

الوجه الآخر لجمال عبد الناصر

د. عادل حسن غنيم

أقصد بالوجه الآخر المواقف السلبية لجمال عبد الناصر التي قام بها تخلصًا من عدو أو إنقاذًا لموقف أو تبريرًا لإجراء ينوى القيام به، فهي مواقف غير مشروعة وغير إنسانية وغير مبررة قانونًا.

وأود قبل الدخول في الموضوع أن أبدي عددًا من الملاحظات:
أولاً: أنه ليس من أهداف هذه الدراسة التشهير أو الإساءة أو تصفية الحسابات أو التقليل من قدر جمال عبد الناصر فليس هناك ما يدعو إلى ذلك خاصة وأن كاتب هذه الدراسة قد سبق أن أشاد في مقالات منشورة ببعض إيجابيات الثورة.
ثانياً: أن الهدف المقصود من الدراسة هو بحث جانب خفي أو جانب آخر من جوانب شخصية عبد الناصر بشكل أكثر موضوعية بناء على إيجابياته وسلبياته وليس بناء على نظرة أحادية للشخصية.

ثالثاً: هناك إنجازات كثيرة ومكاسب جماهيرية لثورة يوليو ولقائدها عبد الناصر، لكن هناك في نفس الوقت أخطاء وسلبيات فادحة تحسب على ثورة ٢٣ يوليو وعلى قائدها، والدراسة الموضوعية تحتم البحث عن وجهى العملة وليس التركيز على وجه واحد فقط.
وسأذكر فيما يلي عددًا من السلبيات التي أقصدها:

أولاً: لعل من أهم سلبيات عبد الناصر تلك هي المعاملة اللاإنسانية التي عامل بها بعض قادته وزملائه ومستشاريه بعد اختلافه معهم.

فعندما تم التخلص من محمد نجيب لم يكتف عبد الناصر بإقصائه، بل تم تحديد إقامته في فيلا زينب الوكيل بالمرج، حيث عومل أسوأ معاملة حتى نهاية حكم عبد الناصر والتي كتب عنها محمد نجيب بالتفصيل في ذكرياته^(١).

وبلغ من سوء المعاملة أنه لم يسمح لمحمد نجيب باستقبال جثمان نجله في المطار عام ١٩٦٨م قادمًا من ألمانيا، كما لم يسمح له بزيارة قبره^(٢).

لقد كتب كثيرون عن إنسانية عبد الناصر، لكن ذلك في الحقيقة كان في حدود المحيطين به والمقربين منه وبعض الذين لا يعرفهم أو يلجئون إليه لمساعدتهم، وأحياناً مع خصومه من غير المصطدمين معه مثل زيادته لعاش مصطفى النحاس، أو موافقته على سفر زينب الوكيل للعلاج في الخارج. لكن الملاحظ أن عبد الناصر في حالة الخلاف معه حتى مع أصدقائه وزملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة كان يتحول لإنسان آخر يسعى للانتقام، وقد حدث ذلك على سبيل المثال مع عبد اللطيف البغدادي الذي تحمل الكثير من مضايقات النظام ضد إخوته وأبنائه، فقد استغل عبد الناصر فرصة حضور المهندس محمد نصير زوج ابنة البغدادي في إجازة مع عروسه من لندن حيث كان يعد رسالته للدكتوراه، ومنعهما من مغادرة البلاد. وفي محاولة من عبد الناصر لتحديد عدد زوار البغدادي فوجئ بصلاح نصر مدير المخابرات العامة يحضر لزيارته في منزله قائلاً له أن عميلاً مزدوجاً للمخابرات المصرية وإسرائيل أبلغه أن إسرائيل تعد خطة لاغتياله هو وكمال الدين حسين حتى يُتهم عبد الناصر باغتيالهما، طالباً من البغدادي عدم مقابلة أي شخص مع السماح بتشديد الحراسة عليه. لكن البغدادي أخبره أنه سيظل يتكلم طالما كانت هناك أخطاء. وتمت نفس المقابلة بين صلاح نصر وكمال الدين حسين، وسمع كمال الدين حسين نفس الكلام الذي سمعه البغدادي من صلاح نصر، كما تم إلغاء سفرهما لأداء فريضة الحج عام ١٩٦٥م بعد أن قاما باتخاذ إجراءات سفرهما بعد أن تمت الموافقة على أدائهما للفريضة^(٣). وحدثت تلك المضايقات مع كمال الدين حسين الذي اعتقل مع أسرته وزواره، وتوفيت زوجته في المعتقل.

فقد صدر أمر إلى اللواء هلال عبد الله هلال مدير سلاح المدفعية والعميد حسن خليل مدير المباحث الجنائية العسكرية يوم ١٤ أكتوبر ١٩٦٥م باعتقال كمال الدين حسين ووضعه في مكان آمن، وذهبا إلى منزله حيث كان في منزله عدد من ضيوفه حيث صحباه والسيدة حرمه إلى فيلا بالهرم محاطة بالأسلاك الشائكة والحراس ونزعت منها أجهزة التليفون. أما ضيوف كمال الدين حسين فقد قام رجال المباحث الجنائية العسكرية بعد ذلك باقتحام المنزل وتفتيشه والاستيلاء على ما به من أوراق بما فيها بعض مذكراته، ثم صحبوا الضيوف إلى السجن الحربي، كما تم تحديد إقامة والد كمال الدين حسين في منزله حيث رفع التليفون ومنع من الاتصال بالآخرين^(٤).

ولا شك أن هذه المضايقات التي قام بها عبد الناصر تجاه رفيقيه عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين ترجع إلى تقديمهما لسياساته سواء معه أو في مجالسهم، مثل نقد كمال الدين حسين للقانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤م الذي يخول لرئيس الجمهورية في غير الحالات الاستثنائية والطائرة وبدون إبداء الأسباب أن يقبض على المواطنين ويحتجزهم وأن يضع الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم. كما عارض كل من البغدادي وكمال الدين حسين قيام الوحدة مع سوريا، وحذرا عبد الناصر من التورط في حرب اليمن والاستمرار فيها، وقال له كمال الدين حسين إن الإسلام لا يجيز قتال المسلم لأخيه المسلم^(٤).

ويدخل في هذا الإطار ذلك الاعتداء الذي تم على الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤م بواسطة ضباط وجنود البوليس الحربي^(٥).

ثانياً: عندما اصطدم نظام عبد الناصر مع الإخوان المسلمين والشيوعيين، لم يكن النظام يكتفي باعتقال من يراه من خصومه وتأمين الثورة، بل كان يتابع أعمال الانتقام والتشفي والتعذيب بأشكاله المختلفة والمتطورة، والتي تحفل بها المراجع المختلفة ويحدثنا أصحابها عما لحقهم من إهانات وإهدار لآدميتهم، إضافة إلى الأحكام التي أصدرتها المحاكم المختلفة متضمنة صرف تعويضات نظير ما لقيه أصحاب القضايا من أضرار وتعذيب.

ويحاول بعض المدافعين عن عبد الناصر الادعاء بأن أجهزة السلطة هي التي كانت تقوم بأعمال التعذيب دون علم عبد الناصر، لكن من المستحيل أن يحدث ذلك دون علم قائد، تتوفر له كل وسائل الرصد والمتابعة، ولا يستطيع مسئول أن يتصرف بعمليات التعذيب مع ألوف من الناس دون علمه أو موافقته.

ثالثاً: أن التفكير في عمليات الاغتيال كان في فترة ما قبل الثورة فكرة دارت بمخيلة عبد الناصر، أو توهمت في خياله، فلقد تقدم عبد الناصر بعد حل الملك لمجلس إدارة نادي الضباط طبقاً لما ذكره خالد محيي الدين. باقتراح مؤداه القيام بسلسلة من الاغتيالات تستهدف هز أركان النظام، واقترح اغتيال حسين سري عامر وحسين فريد وحيدر باشا وحسن حشمت أحد قادت الجيش المشهورين بولائهم للنظام^(٦).

ويروى عبد الناصر في كتابه «فلسفة الثورة» قضية مشاركته في محاولة اغتيال حسين سري عامر قائد سلاح الحدود وأحد رجالات الملك فاروق، فيقول:

«وكانت الخطة أن نطلق الرصاص عليه وهو عائد إلى بيته في الليل. ورتبنا فرقة الهجوم التي تتولى إطلاق النار، ورتبنا فرقة الحراسة التي تحمي فرقة الهجوم، ورتبنا فرقة تنظيم

خطة الإفلات إلى النجاة بعد تنفيذ العملية بنجاح. وجاءت الليلة الموعودة، وخرجت بنفسى مع جماعات التنفيذ.. وسار كل شىء طبقاً لما تصورناه «وفجأة دوت فى سمعى أصوات صراخ وعويل، وولولة امرأة، ورعب طفل، ثم استغاثة متصلة محمومة» لكن الرجل لم يمت، وأسعد عبد الناصر أن الرجل الذى دبر اغتياله قد كتبت له النجاة.

وأدرك عبد الناصر أمرين بعد فشل محاولة اغتيال حسين سرى عامر: الأول، أن المسألة أعمق من أن يتغير مستقبل بلدنا إذا خلصناه من شخص معين. والثانى، أن المهم أن يجىء من يجب أن يجىء وليس من يجب أن يمضى.

وقال عبد الناصر فى يقين «إنى يجب أن يتغير طريقنا، ليس ذلك هو العمل الإيجابى الذى يجب أن نتجه إليه..»^(٨).

ولاشك أن ذكر عبد الناصر لهذه الحادثة التى لم يكن يعلمها إلا من قاموا بها شجاعة أدبية كبيرة تحسب له.

ومع أن عبد الناصر لم يذكر فى روايته اسم «حسين سرى عامر» لكن خالد محيى الدين يوضح فى ذكرياته أن جمال قام بمحاولة اغتيال «حسين سرى عامر» دون التشاور مع أعضاء لجنة القيادة مما أثار صلاح سالم وعبد اللطيف البغدادي، وجعل صلاح سالم يفجر موضوع الوضع المميز لعبد الناصر فى الحركة، «وأنه سيستقيل من اللجنة إذا لم يحصل على وضع مساو لوضع جمال بحيث يكون له أن يعرف كل أسماء الضباط الأحرار مثل جمال عبد الناصر، ويروى خالد محيى الدين أنه اصطحب جمال إلى بيت صلاح سالم حيث انتهت المناقشات «بصلح ظاهرى بين عبد الناصر وصلاح». لكن عبد الناصر «لا يغفر له ما فعل وما قال»، وعقدت لجنة القيادة اجتماعاً بعد ذلك حيث تم انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للجنة القيادة^(٩).

رابعاً: أن جمال عبد الناصر لجأ ذات مرة إلى تدبير الانفجارات لإثارة مخاوف الناس. فخلال أزمة مارس ١٩٥٤م وفى يوم ١٩ مارس بالتحديد قام جمال عبد الناصر بتدبير ستة انفجارات دفعة واحدة فى مدينة القاهرة: منها انفجاران فى الجامعة، وآخر فى جروبى، وثالث فى مخزن الصحافة بمحطة سكة حديد القاهرة، ولم ينتج منها خسائر مادية، لكنها كما يذكر خالد محيى الدين «أثارت هواجس شديدة وسط الجميع حول مخاطر انفلات الوضع ومخاطر إطلاق العنان دون قبضة حازمة للدولة».

وقد روى عبد اللطيف البغدادي لخالده محيي الدين ثم عاد فأكدتها في مذكراته أن جمال عبد الناصر أبلغه بأنه هو الذي دبر هذه الانفجارات لإثارة مخاوف الناس من الاندفاع في طريق الديمقراطية^(١١).

هذا في الوقت الذي أوضح فيه جمال عبد الناصر في اجتماع المؤتمر المشترك يوم ٢٠ مارس ١٩٥٤م أي في اليوم الثاني من الانفجارات عند إشارته إلى هذه الانفجارات: «هذا قد حدث نتيجة لسياسة اللين والميوعة الظاهرة في موقف الحكومة» ولم يكن عبد الناصر قد أخطر بعد عبد اللطيف البغدادي بحقيقة تلك الانفجارات^(١٢)، ويظهر جمال عبد الناصر هنا وكأنه برىء من أحداث تلك الانفجارات.

خامساً: أن جمال عبد الناصر لجأ أحياناً إلى استخدام الرشوة من أجل تنفيذ أهدافه. فخلال أزمة مارس ١٩٥٤م ونتيجة لقرارات ٥ مارس الشهيرة التي اتخذها مجلس قيادة الثورة والتي كان من أهمها اتخاذ الإجراءات فوراً لعقد جمعية تأسيسية منتخبة بطريق الاقتراع العام المباشر، وإلغاء الأحكام العرفية قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في يونيو ١٩٥٤م، ونتيجة لمساحة الحريات التي أتيحت في الفترة من ٥ إلى ٢٥ مارس تم شن هجوم ضار على مجلس الثورة، وعلى حركة الجيش وضباطه، بما حفز الجميع وعلى رأسهم عبد الناصر إلى خطة للتراجع عن قرارات ٥ مارس، فبدأ عبد الناصر في ترتيب اتصالات بقيادات عمال النقل العام، لترتيب الإضراب الشهير وشل حركة المواصلات في البلاد، اعتراضاً على عودة الثوار لثكناتهم. حيث قام عبد الناصر بواسطة أحمد طعيمة وإبراهيم الطحاوي بتوزيع أربعة آلاف جنيه على قيادات العمال الذين كان يرأسهم الصاوي أحمد الصاوي، لتنفيذ إضراب عمال النقل العام.

ويذكر خالد محيي الدين في مذكراته أنه بعد عودته من المنفى التقى بعبد الناصر وسمع بنفسه منه ما خفي من أحداث مارس الأخيرة حيث قال له عبد الناصر «بصراحة نادرة: لما لقيت المسألة مش نافعة قررت اتحرك، وقد كلفني الأمر أربعة آلاف جنيه»^(١٣).

سادساً: أنه بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م نجد السلطة ممثلة في قيادة جمال عبد الناصر تتدخل في عملية صياغة تاريخ الأمة بطريقة غير موضوعية وغير صحيحة.

فقد امتد هذا التدخل الرسمي ليشمل حذف بعض الحقائق التاريخية، فقد تم حذف اسم «محمد نجيب» أول رئيس للجمهورية في مصر من كتب التاريخ التي تدرس في التعليم العام وأشير إلى جمال عبد الناصر باعتباره أول رئيس مصري منذ قدماء المصريين.

ومن أمثلة عدم الحفاظ على بعض الأصول التاريخية ما رواه السياسي المصري فتحى رضوان^(١٣). من أنه بعد إقالة محمد نجيب من رئاسة الجمهورية ذهب جمال عبد الناصر إلى مبنى الإذاعة القديم وكان بصحبته صلاح سالم. وطلبوا الحصول على كل الشرائط، التى تتضمن خطب كل قادة الثورة والوزراء، خلال الفترة ما بين ٢٦ يوليو ١٩٥٢م وأكتوبر ١٩٥٤م، وأن الإذاعى حسنى الحديدى هو الذى قام بفرز تلك الشرائط، إضافة إلى كل إذاعات الملك السابق فاروق ومعظم خطب وتصريحات زعماء ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وعلى رأسهم مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد المصرى. وبذلك تم محو تلك الأشرطة من التداول.

وزيادة على ذلك فقد تدخلت السلطة فى عملية صياغة تاريخ الأمة بطريقة غير موضوعية. فالميثاق الوطنى يشن هجومًا صارخًا على بعض القيادات الوطنية السابقة، خاصة سعد زغلول قائد ثورة ١٩١٩م وخليفته مصطفى النحاس، حيث اتهم الميثاق الوطنى ثورة ١٩١٩م بأنها أخطأت التاريخ، وأن قيادتها فشلت فى فهم التاريخ. وفى فهم العدو الذى تحاربه. وأن القيادات الوطنية الباقية من ثورة ١٩١٩م فقدت كل طاقاتها الثورية. واستسلمت واحدة بعد أخرى للاستعمار والقصر^(١٤).

ولا شك أن مناقشة هذه المقولة مناقشة علمية سوف تسقط ادعاءاتها غير الموثقة وغير الدقيقة فلا ثورة ١٩١٩م أخطأت الطريق ولا فشلت قيادتها فى فهم التاريخ. كما أن القيادات الباقية من الثورة لم تستسلم واحدة بعد أخرى للاستعمار، يؤكد ذلك انتقاضة ١٩٤٦م. وإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م. وتوفير المناخ لتنظيم معارك القنادة ضد القوات البريطانية، وغير ذلك من الأمثلة التى تدلنا على استمرار روح المقاومة والنضال الوطنى.

سابعاً: ويدخل فى مجال الوجه الآخر لعبد الناصر صداقته اللامحدودة لعبد الحكيم عامر والى تمت على حساب المصلحة الوطنية ومصصلحة القوات المسلحة نفسها، فلم يكن عبد الحكيم عامر يتمتع بخبرات عسكرية فذة تتيح له قيادة الجيش. لكن حرص عبد الناصر على ضمان ولاء الجيش كان وراء وضع صديقه على رأس هذه المؤسسة العسكرية العامة تنفيذًا لشعار أهل الثقة لا أهل الخبرة، ولقد أثبتت الأحداث بعد ذلك أن عبد الحكيم عامر لم يكن على مستوى المسئولية خاصة فيما يتعلق بعدوان ١٩٥٦م على مصر. ثم مسئوليته عما حدث فى انفصال سوريا عن مصر عام ١٩٦١م، ومع ذلك فقد تركه

عبد الناصر على رأس المؤسسة العسكرية بعد أن استشرى نفوذه، ولم يعد عبد الناصر قادرًا على الإطاحة به دون خسائر فادحة قد تلحق بعبد الناصر نفسه، وظل الأمر على هذا الحال حتى هزيمة ١٩٦٧م. والتي تؤكد خلالها عدم قدرة عبد الحكيم عامر على القيادة العسكرية للقوات المسلحة بل وعجزه على مواجهة الموقف.

وأكتفى هنا بما ورد في مذكرات محمد فوزى وزير الحربية الأسبق في بحثه عن الأسباب المؤدية إلى معركة ١٩٦٧م والعوامل المؤثرة في نتائجها حيث يذكر العناصر التالية فيما يتعلق بدور عبد الحكيم عامر فيما حدث في ذلك الوقت:

- الصراع الخفى بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر منذ عام ١٩٦٢م جعل الموقف الداخلى فى مصر غير طبيعى. وقد تصاعد هذا الصراع إلى قمته فى سنوات ما قبل معركة ١٩٦٧م لدرجة أثرت على صنع القرار وأوجدت مواقف أثرت تأثيراً مباشراً فى المعركة نفسها، ثم إن انفراد المشير بالسلطة الفعلية على القوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطنى وانتفاء سلطة القائد الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطنى تسبب فى عدم وجود رأى جماعى وأثر بالتالى على صنع القرار الاستراتيجى العسكرى للدولة.

- نجاح المشير عبد الحكيم عامر فى هذا الصراع بتولىه مركزين متداخلين فى وقت واحد أحدهما نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والثانى القائد العام للقوات المسلحة وبسط نفوذه على بعض أجهزة الدولة وخاصة أجهزة الأمن وتمكنه فى نفس الوقت من إخراج القوات المسلحة المصرية من وضعها الطبيعى فى الهيكل التنظيمى للدولة.

- دعوى الأمن، أمن القائد والقوات المسلحة والثورة، نتيجة للصراع الداخلى جرت القوات المسلحة إلى طريق أبعد ما يكون عن الالتزام الأسمى استعداداً للمعركة. ثم إن سيادة الممارسات التى تتسم باستعراض القوة واستغلال النفوذ والخلط بين السلطات والتمادى فى الاستهتار وعدم الانضباط والتعالى والمخادعة الإعلامية كل هذا أدى إلى انعزالها عن الشعب الذى التف حولها وأيدها عام ١٩٥٢م ففقدت القوات المسلحة معنوياً أكبر سند لها وهو الشعب.

- وأخيراً موقف قفل خليج العقبة فى وجه الملاحه الإسرائيلية والذى ظهر من استعراض مفكرتى فى ذلك الوقت أن اتجاه الرئيس جمال عبد الناصر السياسى لم يكن مخططاً على هذا الأساس لولا إصرار المشير عبد الحكيم عامر على عملية القفل وأصبح الموقف معقداً^(١٥).

ثامنا: وربما يدخل في مجال الوجه الآخر لجمال عبد الناصر حادث المنشية الشهير في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤م والذي أطلق خلاله الرصاص على عبد الناصر أثناء إلقاء خطابه في ميدان المنشية بالإسكندرية وتم بعدها القيام بأكبر عملية اعتقالات ضد الإخوان المسلمين. فقد ذكرت بعض المراجع أن هذا الحادث ملفق، ومن الذين أكدوا ذلك حسن التهامي أحد الضباط الأحرار، حيث ذكر ذلك في حوار مع الإعلامي عماد أديب على قناة أوربت الفضائية.

لكني لا أستطيع أن أرجح كفة على أخرى تجاه هذا الحادث، ولعل التاريخ يساعدنا يوماً على تبيان الحقيقة في هذا الأمر.

وبمراجعة تلك السليبيات أو المواقف التي ذكرناها يتبين لنا أن معظمها كان خلال الفترة من ١٩٥٢م إلى ١٩٥٦م، ويعنى ذلك أن عبد الناصر قام بما قام به خلال تلك الفترة التي لم تكن أمور البلاد قد استقرت لصالحه. بهدف الحفاظ على السلطة في يده، وحتى يتمكن من مواجهة خصومه أو خصوم الثورة كما يعتقد، أى إنه في تلك السنوات الأولى من الثورة لم يكن لديه مانع من استخدام الوسائل الميكافيلية من أجل تحقيق أهدافه.

أما بعد أن استقرت له الأمور، خاصة بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية اعتباراً من ٢٥ يونيو ١٩٥٦م فلم يبق مستمراً من تلك الوسائل التي تمثل الوجه الآخر سوى معاملته اللإنسانية لمحمد نجيب وبعض زملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة وعمليات التعذيب التي استمرت معظم سنوات حكمه والتي اتسمت بالجو اللاديمقراطي.

ولاشك أنه حدث تغيير مهم في فكر عبد الناصر بالنسبة للحكم النيابي والديمقراطي، فلقد كان عبد الناصر في بداية الثورة حريصاً على احترام الدستور والحياة النيابية، وكان يرى دعوة مجلس النواب ثم حله، ثم دعوة الناخبين لانتخاب مجلس جديد وفق أحكام الدستور خلال ستين يوماً، لكن زملاءه تكاتفوا ضده، كما أن ضباط المدفعية والطيران وقفوا ضد هذه الفكرة وقالوا بصراحة أنهم قاموا بالحركة ولن يسلموها للآخرين جاهزة، ووجد عبد الناصر نفسه وحيداً في مواجهة ما يشبه الإجماع، فاستقال وترك الاجتماع إلى بيته، وأسرعوا خلفه، فعاد عبد الناصر لكنه عاد متنازلاً عن فكرته، بدعوى إعادة الإمساك بالخيط كما يذكر خالد محيي الدين^(١٦)، ولو ظل عبد الناصر مقتنعاً بالديمقراطية لأمكن له تحقيقها، ولكانت البلاد قد أخذت منحني آخر.

تلك مواقف مختلفة تشير إلى الوجه الآخر لعبد الناصر أو مواقفه السلبية التي يمكن أن يقال عنها أنها غير مشروعة وغير إنسانية.

ولا تعنى هذه الدراسة حصراً لسلبيات عبد الناصر وإنما تعنى فقط تلك السلبيات المؤكدة التي استخدم فيها وسائل ميكافيلية من أجل تحقيق أهدافه، لكن هناك أحداثاً أخرى لم تتضح حقائقها بعد ربما تدخل في إطار الوجه الآخر لجمال عبد الناصر. ولعل التاريخ يوضح لنا في المستقبل حقائق تلك الأحداث، بحيث يمكن تقييم تلك الشخصية التاريخية البارزة تقيماً شاملاً يتسم بالعمق والموضوعية.

□□□

الهوامش

- (١) محمد نجيب، كنت رئيساً لمصر، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٨٤م، صفحات متفرقة.
- (٢) عادل حمودة، مقال بجريدة الأهرام فى ٢٠ / ٧ / ٢٠٠٢م، ص ١٣.
- (٣) سامى جوهر، الصامتون يتكلمون، الطبعة الثانية، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٥م، ص ٥٧ - ٥٩.
- (٤) المرجع السابق، ص ٦٨ - ٧١.
- (٥) نفسه، ص ٥٠، ٦٠، ٦١، ٧٤، ٧٥.
- (٦) محمد نجيب، مرجع سابق، ص ٢٦٤.
- (٧) خالد محيى الدين، والآن أتكلم، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢م، ص ١٢٥.
- (٨) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٤م، ص ٥٢ - ٥٧.
- (٩) خالد محيى الدين، مرجع سابق، ص ١١١.
- (١٠) عبد اللطيف البغدادى، مذكرات، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٧م، الجزء الأول، ص ١٤٤؛ محمد نجيب، مرجع سابق، ص ٢٤٦؛ خالد محيى الدين، مرجع سابق، ص ٣٠٤، ٣٠٥.
- (١١) عبد اللطيف البغدادى، مرجع سابق، ص ١٤٤.
- (١٢) خالد محيى الدين، مرجع سابق، ص ٢٨٩ - ٢٩٨، ٣٥٠؛ محمد نجيب، مرجع سابق، ص ٣٦٣؛ سامى جوهر، مرجع سابق، ص ٢٠.
- (١٣) فتحى رضوان، أسرار حكومة يوليو، كتبها وعلق عليها ضياء الدين بيبرس، القاهرة، مكتبة مديولى، ١٩٧٦م، ص ٤٩ - ٥٠.
- (١٤) الميثاق الوطنى، انظر الباب الثالث.
- (١٥) محمد فوزى، حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ / ١٩٧٠م، مذكرات، دمشق، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨١م، ص ١٠.
- (١٦) خالد محيى الدين، مرجع سابق، ص ١٦٨، ١٦٩.